

التحديات المالية تفرض على الكويت توسيع رقعة الديون

اعتبر خبراء اقتصاد كويتيون أن الحكومة أمام خيارات محدودة لتفكيك المشاكل المالية التي باتت تعاني منها الدولة النفطية بفعل انحسار عوائد الطاقة جراء أزمة فيروس كورونا، ما يفرض اللجوء إلى توسيع رقعة الديون، والذي ينتظر مصادقة البرلمان على قانون مثير للجدل ينظم العملية.

واعتبر خبراء اقتصاد كويتيون أن الحكومة أمام خيارات محدودة لتفكيك المشاكل المالية التي باتت تعاني منها الدولة النفطية بفعل انحسار عوائد الطاقة جراء أزمة فيروس كورونا، ما يفرض اللجوء إلى توسيع رقعة الديون، والذي ينتظر مصادقة البرلمان على قانون مثير للجدل ينظم العملية.

الكويت - تواجه الكويت أزمة مالية غير مسبقة جعلت من الخيارات الكثيرة، التي كانت مطروحة أمامها في السابق مجرد مقترحات لا يمكن تفعيلها على أرض الواقع.

ويبدو أن توسيع رقعة الدين العام بات أمرا لا مفر منه في الوقت الراهن، وذلك مع تقلص هوامش تحرك الحكومة في توفير السيولة الكافية لإنهاء العام المالي الحالي.

وضاغت أزمة الوباء وانهارت أسعار النفط الضغوط على الحكومة لدخول مسار التقشف الإجباري بعد أن فشلت محاولاتها السابقة بسبب الرضا الشعبي والبرلماني لأي تقليص للدم واعتماد معظم المواطنين على الوظائف الحكومية.

وأضاف "يجب أن يقدم قانون الدين ضوابط محددة من بينها ربط حجم الاقتراض بنسبة الناتج المحلي بحيث لا يتعدى 50 أو 60 في المئة لتحقيق الأمان المالي، وأن يتم توجيه الاقتراض لأطر السلمية والإنفاق الاستثماري".

ويعتقد الصانع أنه من الضروري ضرورة تحويل الأرباح المحتجزة لدى الجهات المستقلة لدعم سيولة صندوق الاحتياطي العام، وأن يتم وضع خطة طويلة الأجل للتعامل مع العجزات من خلال تخفيض الإنفاق وترشيد المصروفات.

كما يرى أنه من المهم إفراج الحكومة عن المبالغ المحتجزة لديها للموردين والمتعاملين معها من الشركات المحلية، خاصة بعد أن وصلت تلك المبالغ إلى أكثر من 3.2 مليار دولار.

ولا يزال مشروع قانون الدين العام يثير جدلا بين الأوساط السياسية وخاصة تحت قبة مجلس الأمة (البرلمان)، حيث وصفه مرزوق الغانم، بأنه قديم، ومعيب أيضا. وأكد مرارا أنه لن يمر من البرلمان وطلب من الحكومة سحبه.

ويسمح القانون للحكومة باقتراض 20 مليار دينار (64.8 مليار دولار) على أن يتم سداد المبلغ على أقساط ولفترة عشر سنوات، والمشروع القديم كان يتبع للحكومة اقتراض 25 مليار دينار (81 مليار دولار).



ترتيب التوازنات مهمة مضيئة

كابوس الوباء يُحکم قبضته على سوق العمل الأردني

الحكومة عالقة في مأزق ضغوط

أوساط الأعمال وكبح معدل البطالة

أعداد العاملين وهذا أخطر ما يمكن، مطالبا بتضافر جهود القطاع الصناعي والحكومة في ما يتعلق بحماية العمالة القائمة وعدم تسريحها عبر عدة برامج كدم.

وتزايد المطالب من أجل اعتماد مبادرات تشجيعية لتنشيط برامج التدريب من مؤسسة التدريب المهني ووزارة العمل وفق طلب القطاع الصناعي من التدريب المهني لتأهيل العمالة الماهرة. ومن بين تلك المبادرات خفض نسب الضمان الاجتماعي من 21.7 إلى 5.25 في المئة واستمرارها إلى نهاية العام الحالي. وبالإضافة إلى ذلك تجميد تأمين الشيخوخة ودعم قطاع الصناعة عبر تشجيع العاملين الجدد على التدريب في موقع العمل عدة أشهر، يتم تشغيلها بعدها من خلال برنامج دعم مادي مباشر لصاحب العمل.

الآلاف فقدوا وظائفهم، خاصة في المهن غير الرسمية، البالغ حجمها 48 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

وتزيد أرقام البطالة المفزعة من مراكمة المشكلات العالقة أمام عمان التي عجزت عن ردم الهوة في توازناتها المالية جراء استفحال الأزمة الاقتصادية مما دفعها لفتح باب الاقتراض الأجنبي. وانتقد صندوق النقد الدولي، الذي وافق على إقراض الأردن نحو 1.3 مليار دولار، التباطؤ في ضبط أوضاع المالية العامة نظرا لتواصل ارتفاع حجم الدين الخارجي وفشل الجهود في توسيع القاعدة الضريبية لترقيق الإيرادات.

ويؤكد خبراء أن الوضع الذي بلغه الأردن في ظل جنوحه مرة أخرى إلى الاقتراض الخارجي ليس دليلا على الخلل في إدارة الأموال وعدم وجود رؤية اقتصادية واضحة وغياب الإرادة الحقيقية لتحسين القطاعات الإنتاجية المهمة في البلاد.

وحسب صندوق النقد، تضرر النمو الاقتصادي الأردني في السنوات القليلة الماضية بفعل ارتفاع معدل البطالة وتأثيرات الصراع الإقليمي على ثقة المستثمرين.

وتلقي الحكومة الأردنية باللوم على عوامل إقليمية في ارتفاع الدين العام، الذي قفز بواقع الثلث تقريبا في عشر سنوات بما يساوي حاليا 97 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعاني البلاد، التي تسقط أكثر من 90 في المئة من حاجاتها الطاقةية من الخارج، ظروفًا اقتصادية صعبة للغاية، كما أنها تأثرت كثيرا بالأزمات المستمرة في كل من العراق وسوريا ولاسيما أزمة اللاجئين.

دفعت بواعت القلق من التداعيات المدمرة لوباء كورونا الأوساط الاقتصادية الأردنية إلى حث السلطات للإسراع في اعتماد خطة طارئة لمواجهة ارتفاع معدلات البطالة المحتمل بعد انتهاء فترة الإغلاق لبلد يعاني أصلا من أزمات لا حصر لها جراء موارده المالية الشحيحة.

يمارسون أعمالا لا يقبل المواطن في العادة العمل فيها. ولم تصدر دائرة الإحصاء العامة حتى الآن بيانات الربع الأول من العام الجاري حول معدل البطالة، لكن آخر الأرقام تؤكد أنها استقرت عند 19.2 في المئة بنهاية العام الماضي مرتفعة بنحو 0.3 في المئة بمقارنة سنوية. وتعتبر هذه النسبة الأعلى منذ قرابة العامين حينما بلغت مستويات البطالة حاجز 15.8 في المئة في الربع الثالث من 2017.

ودخلت سوق العمل في منافسة قوية مع العمالة السورية، بينما يبلغ إجمالي عدد السكان 9.53 مليون منهم 2.9 مليون غير أردني، بينهم 1.3 مليون سوري، والباقي يمثلون جنسيات مصرية وفلسطينية وعراقية ويمنية.

وما يزيد من مشاكل البطالة تواجه العمالة الوافدة المخالفة، التي يعمل جزء منها في أعمال قد تمس بفرص عمل الأردنيين، إذ تشير التقديرات إلى أن هذه الشريحة تبلغ نحو 30 في المئة من العمالة الوافدة.

كما أن استغناء دول الخليج عن العمالة الأردنية بعد إضافي لاحتمال انفجار فقاعة البطالة بوجه حكومة عمر الرزاز.

ووفق بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، يبلغ عدد العاملين بالصناعات التحويلية المسجلين رسميا نحو 190 ألفا منهم 80 ألفا غير أردنيين، فيما يعمل في التعدين واستغلال المحاجر تسعة آلاف منهم نحو 1300 غير أردنيين. كما يصل العاملون في إمداد الكهرباء والغاز والماء إلى 15 ألفا، منهم 900 غير أردنيين، إضافة إلى 125 ألفا في تجارة الجملة والتجزئة، منهم نحو 23 ألفا من غير الأردنيين.

وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن يرتفع عدد فاقدى أعمالهم في الأردن بنحو 80 ألفا من أصل 830 ألفا يعملون في القطاع الخاص.

وتصوب الترحيحات في أن يكون السيناريو الأسوأ لسوق العمل هو مؤشرات عدم قدرة معظم القطاعات على الصمود أمام الأزمة، والخشية من عدم قدرة السياسات الحكومية على احتوائها بشكل فعال خلال الأشهر الأربعة القادمة.

وهذا الأمر سيتسبب في فقدان الآلاف من الوظائف في مختلف القطاعات، فضلا عن الشريحة الواسعة من العمال الذين ستأثر مداخيلهم بشكل ملموس نتيجة انقطاعهم المؤقت عن العمل والمتوقع أن يصل عددهم إلى ما يقرب من 400 ألف عامل.

ويرى أبو نجمة أنه لا يوجد بديل في الفترة الحالية، إذ أن هيكل المتعلمين والبيتهم متعلمين بمستوى جامعي أو متوسط، أما غالبية العمالة الوافدة غير متعلمة، ما يعني أن 95 في المئة منهم

عمان - شرع خبراء الاقتصاد في الأردن في تحسس انعكاسات فايروس كورونا على سوق العمل، والذي يعد أحد الكوابيس المزججة للحكومة في طريق تنفيذ الإصلاحات المتباطئة.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية جراء التدابير الاحترازية المتبعة لمواجهة الوباء، فقد الكثير من العاملين والعمال وظائفهم، خاصة في المهن غير الرسمية، والبالغ حجمها 48 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتبدو السلطات في مأزق لا يحسد عليه نظرا للمشاكل الهيكلية التي تعاني منها المالية العامة، وعدم قدرتها على معالجة أكثر الملفات تعقيدا في زمن كورونا على قواعد مستدامة.

وتصاعدت الدعوات لدراسة المشكلات التي حلت بالقطاعات الاقتصادية بعد تعرضها لخسائر كبيرة جراء توقف الإنتاج والتصدير وعدم التوريد للسوق المحلية، فضلا عن ضعف الإقبال من المستهلكين.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) إلى رئيس مركز بيت العمال للدراسات (مستشار) قوله إن "ظروف العمل تغيرت خلال أزمة كورونا، ما يتطلب مراجعة واقع سوق العمل واحتياجات القطاعات من العمالة".

وأوضح الأمين العام الأسبق لوزارة العمل أن قطاعات تعثرت ومؤسسات توقفت لفترات طويلة، خاصة تلك المرتبطة بالسياحة والخدمات والصناعات التحويلية، مرشحا زيادة معدلات البطالة نظرا لتوقف تلك الأعمال وعدم الحاجة للعمال.

وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن يرتفع عدد فاقدى أعمالهم في الأردن بنحو 80 ألفا من أصل 830 ألفا يعملون في القطاع الخاص.

وتصوب الترحيحات في أن يكون السيناريو الأسوأ لسوق العمل هو مؤشرات عدم قدرة معظم القطاعات على الصمود أمام الأزمة، والخشية من عدم قدرة السياسات الحكومية على احتوائها بشكل فعال خلال الأشهر الأربعة القادمة.

وهذا الأمر سيتسبب في فقدان الآلاف من الوظائف في مختلف القطاعات، فضلا عن الشريحة الواسعة من العمال الذين ستأثر مداخيلهم بشكل ملموس نتيجة انقطاعهم المؤقت عن العمل والمتوقع أن يصل عددهم إلى ما يقرب من 400 ألف عامل.

ويرى أبو نجمة أنه لا يوجد بديل في الفترة الحالية، إذ أن هيكل المتعلمين والبيتهم متعلمين بمستوى جامعي أو متوسط، أما غالبية العمالة الوافدة غير متعلمة، ما يعني أن 95 في المئة منهم

واعتقد الصانع أنه من الضروري ضرورة تحويل الأرباح المحتجزة لدى الجهات المستقلة لدعم سيولة صندوق الاحتياطي العام، وأن يتم وضع خطة طويلة الأجل للتعامل مع العجزات من خلال تخفيض الإنفاق وترشيد المصروفات.

كما يرى أنه من المهم إفراج الحكومة عن المبالغ المحتجزة لديها للموردين والمتعاملين معها من الشركات المحلية، خاصة بعد أن وصلت تلك المبالغ إلى أكثر من 3.2 مليار دولار.

ولا يزال مشروع قانون الدين العام يثير جدلا بين الأوساط السياسية وخاصة تحت قبة مجلس الأمة (البرلمان)، حيث وصفه مرزوق الغانم، بأنه قديم، ومعيب أيضا. وأكد مرارا أنه لن يمر من البرلمان وطلب من الحكومة سحبه.

ويسمح القانون للحكومة باقتراض 20 مليار دينار (64.8 مليار دولار) على أن يتم سداد المبلغ على أقساط ولفترة عشر سنوات، والمشروع القديم كان يتبع للحكومة اقتراض 25 مليار دينار (81 مليار دولار).

مشاريع الطاقة المستدامة في تونس تفقد قوة الدفع

فقدت وتيرة مشاريع الطاقة المستدامة التي تراهن عليها تونس قوة الدفع بفعل انعكاسات وباء كورونا على الاستثمارات بشكل عام، ما جعلها تسقط في فخ التراجع، وفق أحدث تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، الذي أظهر مؤشره خسارة أربع نقاط قياسية بما كان عليه قبل عام.

تراجع تصنيف تونس في مؤشر الطاقة النظيفة الصادر عن منتدى دافوس بأربع نقاط قياسية لعام 2019

وتسابق تونس الزمن لتتفقد استراتيجيتها إنتاج الطاقة النظيفة، والتي تمتد حتى العام 2030 بعد أن وضعت قانونا لتنظيم نشاط القطاع وبلورة خططها عبر جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحفيز القطاع الخاص للدخول في هذا المجال.

وتأمل السلطات في أن يصل إنتاج البلاد من الطاقة المتجددة إلى حوالي 3800 ميغاواط بحلول عام 2030.

وأعطى اكتمال المرحلة الأولى من محطات توليد للطاقة الشمسية في أغسطس الماضي، الضوء الأخضر لدخول مرحلة جديدة في سياق استراتيجية تونس الطموحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في توليد الكهرباء بالاعتماد على المصادر المستدامة.

وتعمل تونس حاليا على استقطاب استثمارات أجنبية لإنتاج 1900 ميغاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهو ما يمثل نحو 22 في المئة من إجمالي إنتاج الكهرباء.

الذي يعكس مدى الضغوط، التي تتعرض لها الحكومة التونسية. وتسبب الوباء في تعطيل عديد المشاريع والبرامج في كل أنحاء العالم المتضرر بهذه المشكلة، حيث أشارت عدة تقارير دولية إلى أن وتيرة تنفيذ الاستثمارات الطاقة المستدامة ستتأجل أو تتوقف نهائيا.

ويقول روبرتو بوكا، مسؤول الطاقة في المنتدى والمسؤول على منصة "تحت مستقبل الطاقة والمواد" إن "من الضروري استئناف العمل المشترك من أجل انتقال طاقى مجد ومدمج، وعلى معايير مختلفة لتقييم ومقارنة درجات التقدم في مختلف البلدان".

ووضعت تونس خلال السنوات الأخيرة نصب عينها مشاريع الطاقة النظيفة بهدف مواجهة الطلب على الانتقال نحو الطاقة المتجددة.

ووضعت تونس على نحو 48.2 في المئة للعام الحالي، مقابل 52 في المئة كانت قد سجلتها العام الماضي، الأمر

تونس - أبحاث أزمة فايروس كورونا خطط الانتقال إلى الطاقة المتجددة في تونس إلى التوقف الإجباري نتيجة تعطيل الاستثمارات وتوقيض الحركة الاقتصادية نتيجة إجراءات الحظر الصحي، مما أدى إلى فقدانها وتيرة سرعتها ونسق دفعها.

وكشفت بيانات حديثة لمؤشر الانتقال الطاقى، الذي يأتي ضمن عدة تصنيفات يقوم بها المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، تراجع ترتيب تونس بأربع نقاط. ويقدم المؤشر مقارنة لقرابة 115 بلدا عبر أنحاء العالم في ما يتعلق بانظمتها في مجال الطاقة ومدى جاهزيتها لتحقيق الانتقال نحو الطاقة المتجددة.

وتعمل تونس حاليا على استقطاب استثمارات أجنبية لإنتاج 1900 ميغاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهو ما يمثل نحو 22 في المئة من إجمالي إنتاج الكهرباء.

وتعمل تونس حاليا على استقطاب استثمارات أجنبية لإنتاج 1900 ميغاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهو ما يمثل نحو 22 في المئة من إجمالي إنتاج الكهرباء.

تعليق الأنشطة حتى إشعار آخر